

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة / المساهمين المحترمين

الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد
(شركة مساهمة مغلقة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد (شركة مساهمة مغلقة) ("الشركة")، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وكلاً من قوائم الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، باستثناء التأثيرات المحتملة للأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

- تضمنت زيادة رأس مال الشركة في ٢٢ أغسطس ٢٠٠٥م ليصبح ٢ مليار ريال سعودي حصصاً عينية مقدمة من المساهم / عبدالواحد بن عبدالمحسن بن عبيد، تتمثل في مشروعات وأنشاءات قائمة تم اثباتها كممتلكات للشركة مقابل حصته في رأس المال. وخلال السنة المالية المنتهية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٨م تحققت الشركة من عدم إمكانية نقل ملكية بعض هذه المشروعات والبالغة قيمتها ٣٣٠ مليون ريال سعودي كحصة عينية في رأس مالها، وبناءً على رأي المستشار القانوني تم رد قيمة هذه المشروعات في ٣٠ أبريل ٢٠٠٨م إلى حساب المساهم /عبدالواحد بن عبدالمحسن بن عبيد وبالتالي فإن رأس مال الشركة أصبح لا يعبر عن قيمته الحقيقية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد تضمنت الحصص العينية المقدمة من المساهم /عبدالواحد بن عبدالمحسن بن عبيد لزيادة رأس مال الشركة مشروع أبراج المريديان مكة على الرغم من عدم اكتماله، وقد تم تقييم القيمة اللازمة لاستكمال المشروع بمبلغ ٤٠٠ مليون ريال سعودي.

وعليه فإن رأس مال الشركة لا يعبر بشكل صحيح وحقيقي عن قيمته الفعلية حيث يقل بمبلغ ٧٣٠ مليون ريال سعودي، وبناءً على ما سبق فإنه يلزم تصحيح رأس مال الشركة ليعبر عن قيمته الحقيقية والفعلية، وحتى تاريخه لم تنتهي الشركة من إكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

- كما هو مبين بالإيضاح رقم (١٠- أ) توجد مبالغ محملة على المساهمين وجهة مرتبطة بلغت قيمتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م مبلغ ٨٥١,٢٣٢,٥٥٠ ريال سعودي (٢٠٢٢م : ٨٠٠,٠٨٦,٣٩٧ ريال سعودي)، لم تتمكن من الحصول على مصادقات لهذه الأرصدة المستحقة ولم تتم أي تحصيلات عليها خلال الفترة اللاحقة، بالإضافة إلى أننا لم نتمكن من التحقق من صحة واكتمال وإمكانية تحصيل هذه المبالغ لاحقاً وقد تحصلنا فقط على رأي المستشار القانوني الذي يرجح إمكانية الحكم لصالح الشركة في القضايا المتعلقة بهذه المطالبات الخاصة بتلك المبالغ.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمدة في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

الى السادة / المساهمين المحترمين
الشركة المتحدة للاستثمار والتطوير العقاري المتحد
(شركة مساهمة مغلقة)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهرى، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهرى عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة، ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرى في القوائم المالية، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهرى الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو اغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
 - التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
 - تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.
 - التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرى، فنحن مطالبون بلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافٍ، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. استنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

شركة آر إس إم المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية



لنا

محمد بن فرحان بن نادر

ترخيص رقم ٤٣٥

الرياض، المملكة العربية السعودية

٢٢ شوال ١٤٤٥ هـ (الموافق ١ مايو ٢٠٢٤ م)